عبد الله أوجلان

الدفاع المشروع

منشورات اكاديمية عبدالله اوجلان للعلوم الاجتماعية

الدفاع المشروع

عبد الله أوجلان

تاريخ الطبع كانون الثاني ٢٠٢٣

منشورات اكاديمية عبدالله اوجلان للعلوم الاجتماعية

الفهرس

مدخل ٥
ماهية الدفاع المشروع ١٥
نظام الدفاع الذاتي في الأمة الديمقراطية..... ٢٨
القضية الكردية والدفاع المشروع..... ٦٢

مدخل

يبـدو أنّ الاعتمـادَ على التنوعِ العظيم في العـالَم البيولوجي، وعلى أطوارِ التطور الطبيعيّ أمرٌ ممكنٌ في رسمِ مسارِ منظورِنا المحوريّ، بل ويُسَهّل علينا ذلك. إذ، باسـتطاعتِنا إدراك الانتقال الحاصـل بين عالَمَي النبات والحيوان على نحوٍ أسـهل، بفضـلِ فهمِ الانتقالات والتحولات المتبادلة بين الجزيئات الحية وغيرِ الحية. وقد قَطَعَ العِلمُ مسافاتٍ شاسعةً في هذه المواضيع. فرغم كلّ نواقصـه، ورغم الأسـئلةِ العالقة، إلا أننا نتمتع بغنى شاملٍ من المعاني والاصطلاحات. فعالَمُ النبات بحدِّ ذاته معجزة. إنه عالَمٌ فسـيح بدءاً من الطحالب البدائية إلى شجرةِ فاكهةٍ مذهلة، ومن الأعشاب إلى الورود الشائكة، ويشيرُ بوضوحٍ إلى مدى قدرةِ المهارة والكفاءة الحيوية.

ونخصُّ بالذكرِ حقيقة العلاقةِ الوثيقة بين جمالِ الوردة الزاهي وبين حمايتها لذاتها بالأشواك، حيث توحي ببعضِ الأمور حتى لأكثرِ الناس جهلاً وبَلَهاً.

وأكثرُ جوانبِ التطور التدريجي لفتاً للأنظار، هو قيامُ كلِّ طَورٍ في سياقِ النشوءِ باحتواءِ الطورِ الذي يسبقه، وصونُه إياه في أحشائه كجزءٍ منه أو كعاملٍ من عوامل الغنى؛ بحيث أن آخِرَ نباتٍ يستمر بوجوده متقمصاً دورَ "الأم" باعتبارِه اختزالاً لكلِّ النباتات. بمعنى آخر، وعلى نقيض ما يُعتَقَد، فالتطورُ الطبيعي لا يكون بإفناء الأنواعِ المختلفةِ لبعضِها بعضاً (وجهة النظر الداروينية[1] الدوغمائية). بل يحقق سيرورته بإغناء تلك الأنواعِ والإكثارِ منها. أي أنّ ما يجري في عالَمِ النباتِ

[1] **الداروينية:** هي مذهب داروين. تبحث في أصل الأنواع، وتقول أن تبدل أو تطور الأنواع، سيما النوع الإنساني، ناشئ عن الانتخاب أو الاصطفاء الطبيعي، وهو منحدر عن الأنواع الحيوانية التي ترجع إلى أصلٍ واحد أو عدة أصول (المترجِمة).

هو التطورُ المتجه من النوع الواحد إلى الأنواعِ الكثيرةِ المتباينة، ومن الطحلب البدائي إلى التنوع اللامتناهي. علينا النظر إلى التنوع والتعددِ باعتبارهما لغةَ النباتات وحياتَها. فهي أيضاً لها عوائلها وأقاربها، بل وحتى أعداؤها. ولكنَّ وجودَ آليةِ الدفاع الخاصة بكلِّ نوعٍ أو جنس، يعد مبدأً راسخاً لدرجةِ أنه يكاد لا يوجد كائنٌ بلا آليةِ دفاع.([٢])

حيث نَتَلَمَّسُ عنصرَ الذكاءِ الخارق حتى في إجراءاتِ أبسطِ الكائناتِ الحية. وأولُ مَزِيّةٍ نلاحظها هو انشطارُ هذا الذكاء ضمن فتراتٍ لحظيةٍ سريعة، ليَجنَحَ إلى نزعةِ التخليدِ السرمدي. حيث لم يَفنَ أيُّ كائنٍ أوجَدَ نفسَه. فمقاومةُ هذا الكائنِ الأولِ في الوسط الذي أوجَدَ فيه نفسَه، قد مَهَّدَت السبيلَ لتطوراتٍ وَصَلَت في نهايةِ المآل إلى

[٢] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الأول المدنية الصفحة ٤٤ الطبعة الخامسة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

أفقِ وطاقةِ الذكاءِ الكامنة في النوعِ البشري. فكيف حصلَ وتَطَوَّرَت الطاقةُ الكامنةُ ضـــمن الحيويةِ الموجودةِ داخلَ خليةٍ واحدة، وتَنَوَّعَت لتَصِـــلَ حالةَ كائنٍ حيٍّ ذي ذكاءٍ مذهلٍ كالإنسـان؟ لَرُبما كان التكاثرُ والانشـطارُ أسـاسـاً، ليس فقط في أبســطِ خليـةٍ حيـة، بـل حتى في العوالم الصـــغرى. والتكاثرُ بدَورِه تَطَلَّبَ التّغذي من الوســطِ المحيط. وهذا بدورِه ما اســتلزمَ التحلي بالقدرِ الكافي من حمايةِ الذات. ولربما لا تستطيع الجزيئياتُ ماتحت الذرية أنْ تتجنب مشــاكلَها في التكاثرِ والتغذيةِ والحماية بنســبةٍ تَضـــمَنُ لها البقاءَ وعدمَ الفناء، إلا على منوالِ هذا العالمِ الأصـــغر. أي أنّ الحدودَ التي تَســـتَنِدُ إليها هي الحدودُ اللامتنـاهيـةُ في التكـاثرِ والتغذيـة والحمـايـة. يمكننـا هنـا الوصـــولُ -ولو قليلاً- إلى جوابٍ عن بحثنا بشــأنِ الذكاءِ الكوني. ولكن، علينـا ألاّ نَعتَبِرَ هذا الكونَ خـارجَنـا. فكلُّ أطرافِنا محاطةٌ ومليئةٌ بالأكوان الصـــغرى. وربما كان بحثُنا عن التكاثرِ والمأكل والمأمن تعبيراً ملموســـاً عن

الانعكاسِ الموحَّدِ الكاملِ لهذا العالَم (الكون الأصـــغر). وربما نشأ الكون الأكبر أيضاً على نفس المنوال. وإذا ما ضَيّقنا الخناقَ على الزمان والمكان، فهو مُقَرَّرٌ في حدود اللانهايةِ مِن التعاظمِ وســلوكياتِ الذكاءِ الآمنة. وانعكاسُ الكونِ الأكبرِ في ذكاءِ الإنســـان هو أحد الاحتمالات أيضاً.(٣)

أما اصـــطلاحُ المجتمع على أنه الطبيعةُ الثانية، فهي مقاربةٌ أعمق بكثير. فالمجتمعيةُ بذاتها تُفيد بخروجِ الذكاء من كونه طاقة كامنة، ليَبدأَ مرحلةَ الفاعليةِ بكفاءة. ذلك أنّ التجمعَ يســتلزمُ تطورَ الفكرِ على الدوام. وما التطورُ الاجتماعي في أساسه سوى تطور الفكر، وبهِ أصبحَ ممكناً. تتطور عواملُ التكاثر والمأكل والمأمن أكثر بالتزامنِ مع المجتمعيةِ المتنامية. أقولها بوضـــوح: إنّ

٣ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثاني المدنية الرأسمالية الصفحة ٢٨ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

عناصرَ التكاثر والتغذية والحماية الخاصةَ بكافةِ الكائنات الحية، هي دلالةٌ على وجودِ العقل، وهي النمطُ الفطريُّ الأكثر صـــرامةً في التعلم. إنها النمطُ الغرائزيُّ الأكثر فظاظةً للمعرفة. وحركاتُ الأحياء هي حركاتُ معرفة. وبشـــكلٍ أعم، فالتقدمُ والتطورُ الكوني بأجمعه يُذَكِّرُنا بالذكاءِ والمعرفة. من هنا، فالمجتمعُ باعتباره الطبيعةَ الثانية، هو حالةٌ من حالاتِ انعكاسِ الطبيعة الأولى، ولكنْ بمراحلَ أعلى.([٤])

نَستنبط من المعلوماتِ الأنثروبولوجية التي بحوزتنا، أنّ القِســمَ الأعظمَ من الحياةِ الاجتماعية للإنســان قد مَرَّ بمُمارسةِ القطفِ والقنص، وأنّ الإنسانَ قد حَقَّقَ التَّواصلَ عبرَ لغةِ الإشـــارات الشـــبيهةِ بالأصـــواتِ التي كانت تُصدِرُها الأنواعُ الحيةُ الأقرب إليه. لا يمكننا الحديثُ هنا

[٤] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثاني المدنية الرأسمالية الصفحة ٣١ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

عن أيةِ مشكلةٍ جديةٍ ذاتِ منبعٍ اجتماعيٍّ في تلك المرحلة. حيث ما يزال التطورُ الطبيعي سـاريـاً ومحافظاً على التوازن داخل المجتمع. أما مستوى الذكاء، فعاطفيّ. أو بالأحرى، يَسُود الطابعُ العاطفي للذكاء، والذي مِن أهمِّ مميزاته أنه يعملُ برُدودِ الفعل. الفطرةُ أيضاً ذكاءٌ عاطفي. لكنها أقدمُ أنواعِ الذكاء (يمكن إرجاعُها إلى أولِ خليةٍ بسيطةٍ حية). ذلك أنّ نمطَ عملها وحراكِها يتمثل في إبداءِ ردودِ الفعل الآنية إزاء المنبهات، وكأنّ نظاماً تلقائياً من العمل هو الساري. هذا النمط يلبي وظيفة الحماية بأفضلِ أشكالها. ويمكننا ملاحظته بكلِّ سهولة حتى في النبات. في حين أنه يَبلغ أرقى مستوياتِه لدى النوع البشري. فوصولُ الإنسان إلى هذا المستوى الراقي من قوةِ الذكاء، التي تتميزُ بالحواسِّ الخمسِ المتناسقة، لم يحصلْ في أيِّ موجودٍ آخر. لا شك أنّ بعضَ الحواس تطورت لدى بعضِ الكائنات أكثر مما عليه لدى الإنسان، من قَبِيل السمعِ والبَصَرِ والتذوق. إلا أنّ النوعَ البشري

يتصدر الكائنات من حيث بلوغِه حالةً تَكُونُ فيها الحواسُّ الخمسُ شاملةً ومتناسقة.

إنّ أهمَّ ميزةٍ في الـذكـاءِ العـاطفي هي روابطُـه مع الحياة. فحمايةُ الحياة من أهمِّ وظائفه، لأنه تطوَّرَ كثيراً في هذا المجال. ولا يمكن الاســتخفافُ بجانبه هذا البتة، حيث ينشــط بشــكلٍ مُنَزَّهٍ تماماً عن الخطأ. أَعني بذلك القدرةَ على إبداءِ ردِّ الفعلِ في آنِه. والافتقارُ إلى هذا النوع من الـذكـاء يعني انفتـاحَ الحيـاةِ على المخـاطر مِن أوسـعِ أبوابِها. ذلك أنّ احترامَ الحياة هو على عُرىً وثيقةٍ بمســتوى تطورِ الذكاء العاطفي. إنه يَحذو حذوَ الطبيعة في توازنها. وبمقدورنا تســميته بالذكاء الذي يُمَكِّنُ من الحياة الطبيعية. ونحن مَدِينون كلياً لهذا النوعِ من الذكاء في عالَمِنا الحسي.(°)

° مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثاني المدنية الرأسمالية الصفحة ٣٢ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

فتطويرُ ماهياتٍ مختلفةٍ من هذا النوعِ (من الثدييات البدائية المشـــابهة للإنســـان)، يعني تَطَوُّرَ مجتمعِ الكلانِ أيضـاً. القضيةُ الأساسيةُ هي قضيةُ الوجود. وبوجهٍ عام، فالمشـــكلةُ الأولى لمجتمعٍ ما (مجتمعُ آلافِ المجموعات) هي الوجودُ والاستدامة، بالإضـافةِ إلى الدفاعِ عن وجودِه تجـاه القوى الســـاعيـةِ لإخراجِـه من كونِـه مجتمعـاً. وللمجتمعاتِ مثلُ هذه المشـــاكلِ والقضـــايا في كلِّ زمانٍ ومكـان. ويَتَمَحوَرُ هذا الدفـاعُ أحيـانـاً حولَ هدفِ حمـايـةِ الوجودِ كدفاعٍ عن الذاتِ تجاه المخاطرِ والمَهالِك. وأحياناً تتواجدُ أوســـاطٌ وكيانـاتٌ مفيدةٌ تتيحُ الفرصـــةَ للتطورِ التكافليِّ المناســـب. وفي ذاك الزمانِ والمكان تَتَسَـــارَعُ وتيرةُ التطورِ الإيجـابي، حيث يَشـــهَدُ النوع -كلانـاً أو مجتمعاً- اغتناءً على صعيدِ الثقافتَين الماديةِ والمعنوية.

وإذ ما عَمِلنا على الشـــرحِ وفق ثنائيةِ "أنا–الآخر" كاصطلاحَين سوسيولوجيَّين بارزَين في الآونةِ الأخيرة، نجد أنّ الـــ"أنا" تُشرِعُ بالدفاعِ الذاتيّ تجاه "الآخَرِ" الذي يُشَـــكِّلُ خطراً عليها. فإما أنْ تَهزِمَ الآخَر، وتســـتمرَّ في تطوُّرِهـا؛ وإمـا أنْ تبقى في وضـــعِ التوازن، وتَحمِي وجودَها، ولكنّ تطورَها يتباطأ حينئذ؛ وإما أنْ تُهزَمَ فتَفقدُ وجودَها نسبياً أو كلياً حسبَ درجةِ الهزيمةِ التي تكبَّدَتها. وفي هذه الحال، تَكُونُ قد خَرَجَت من كَونِها ذاتَها كموجودٍ قائم، لتَغدوَ موضـوعاً شـيئياً ضـمن موجودٍ آخَر مختلِف؛ أو أنهـا تَنصَـــهِرُ وتَســـتَمِرُّ بوجودِها كموجودٍ مختلف. وحينها تَتَكَوَّنُ الأصـنافُ المُسَمَّاةُ بالمنحرفةِ المشـوَّهة أو المائعة الهامشية.([٦])

[٦] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثاني المدنية الرأسمالية الصفحة ١٠٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

ماهية الدفاع المشروع

ففي المجتمعات التي تفتقر إلى العلاقات الديمقراطية المعاصـرة أو عندما تتعرض الديمقراطية لاعتداء عندها يكون الـدفـاع المشـــروع عن الـذات هو أحـد حقوقهـا الأساسية، بل هو حق دستوري أساسي حيث ان الرضوخ للأنظمــة والقوانين غير الـديمقراطيــة ليس موقف ديمقراطي، وهذا الموقف إفنـاء القوى غير الـديمقراطيـة باعتداء مضـــاد، بل يقترح تجاوز الظلم بتطوير الوعي العام للمجتمع والتنظيم وحق التظاهر، وتدخل المقاومة العملية ضـــمن حقوق الدفاع المقدس وتشـــكل جوهر الحقوق، ويأخذ الدفاع المشـــروع عن الذات بما في ذلك المسـلح منها أسـاسـه من المبادئ الديمقراطية المعاصـرة

ومـا يتجـاوز هذا المبدأ من العمليـات لا تـدخل في أطر الدفاع المشروع.([٧])

يشكل الدفاع المشروع أحد المواضيع الأساسية التي يجب فهمها وتطبيقها بنحو صحيح كقضية عامة للمجتمع المـدني، ولا يســتبعد احتمـال تعرض المجتمع المـدني لاعتـداءات دائمـة من قبـل الـدولـة والمجتمع التقليـدي، وســتســتخدم القوى التي تريد إفشـــال المجتمع المدني واســتفزازه هذا الأســلوب بنحو علني أو ســري، لأنه قد أغلق بـاب الغلال الذي كـان يؤمن لهـا مصـــالح كبيرة، ولذلك لا يمكن أن تقبل بالأمر بســهولة. وكون الكثير من مؤسـسـات الدولة والمجتمع القديم سـتبقى من دون وظيفة وغير فعـالـة وذات مكـانـة مهزوزة، فـإن ظهور خروق قـانونيـة أو إدراج العنف وارد في كـل آن. يـدرج هـذا

[٧] من الدولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية

الوضـــع الدفاع المشـــروع على جدول الأعمال كحق لا يمكن التخلي عنه في القانون، ويجب فهم مضمون وشكل الـدفـاع المشـــروع بنحو جيـد، وعنـدمـا يكون الأفراد والجماعات أصـحاب الحق في وضـع دفاع جوهري عن حقوقهم المنصـــوص عليها في الدســـتور والمعاهدات والقوانين الدولية، فبإمكانهم أن يســـتخدموا حق المقاومة حتى يحصـــلوا على حقوقهم بجميع الســـبل ابتداءً من الانتفاضـــة إلى المظاهرات، ومن تقديم عرائض جماعية حتى اللجوء إلى المحاكم بشـــكل عام أو جزئي وبشـــكل فردي أو جماعي، حيث يمكن لشـــعب هضـــمت حقوقه ولغته وثقافته أن يلجأ إلى مقاومة طويلة أو قصـيرة الأمد بحسب الحاجة، إذا كانت طرق الحل القانونية والسياسية

مغلقة. إن ذلك ليس عصياناً بل هو حق قانوني مشروع، وعدم القيام به يعد انتهاكاً للقانون.

يعد عدم المطالبة بالحقوق أو عدم استخدامها أكبر انتهاك للقانون، وتكون قوانين الغابة سارية المفعول في المكان الذي يوجد فيه ذلك. لذا يكون الأفراد والمجموعات والشعوب صاحبة الحق منتهكة للقانون في حال سكوتها على هضم حقوقها، ويعد طلب الحق وإذا اقتضت الضرورة القيام بانتفاضة عند اغتصاب الحقوق حق مقاومة مقدس، وهذا هو جوهر القانون والعدالة، وليس لأي شخص أو شعب الحق في السكوت أو الرضوخ أمام انتهاك حقها، فانتهاك القانون وتسميم المجتمع والدولة ناتج عن ذلك الرضوخ، كما إن الدفاع المشروع هو الوقفة القانونية الأساسية التي لا يمكن التخلي عنها ابداً في ولادة الحقوق واستخدامها، إذ لا يحق للشعوب والجماعات والأفراد التي لا تلبي مقتضيات ذلك ان تعد

نفســها من البشــر أو أن تشــكو. إن حقوق الفرد المدنية والاقتصــادية والاجتماعية وحقوق الشــعوب في الثقافة وحق تقرير المصير التي تعد حقوق الجيل الأول والثاني والثالث والتي جعلها القانون الدولي حقوقاً لا يمكن التخلي عنها وإعطائها طابعاً رسمياً تمثل القيم المتصاعدة للعصر، وتشكل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الحضارة الديمقراطية.([٨])

لقد كان تمجيد العنف الثوري مليئاً بالمبالغات والأخطاء ولم يؤدي هنا دور القابلة، بل لم يتردد في اداء دور كبير في إجهاض قيصــري، فممارســة العنف المتطرف عموماً هي من ســمات الطبقات المهيمِنة والمستغِلة، نتيجة شعورها بالخوف واللصوصية التي تمارسها، ولتتخلص من ذلك الخوف تقوم بالحصول على

[٨] من الدولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية

الأسلحة الجديدة باستمرار، وتكثف من أعمال القتل والجرائم وترتكب المجازر، حقاً إنها تشعر بالحاجة إلى تمجيد العنف بخلق ذرائع كثيرة، مثل ممارسة العنف تحت اسم "الله" و"لأجل سلامة واستقرار المجتمع"، وكلها لإخفاء الطابع الحقيقي للحروب التي تعد كل واحدة بمفردها مجزرة رهيبة، أما في الواقع فإنهم يمارسون كل أنواع السلب والنهب المنظم، ولا يتورعون عن ارتكاب كل أشكال الجرائم من أجل ذلك، والعنف الذي يمكن الدفاع عنه والذي يمارس لأجل التحول والسلامة الاجتماعية هو العنف المستخدم في الدفاع المشروع عن الذات الذي ينبع من تعريف القانون العالمي، والمقصود هنا هو العنف الذي يتم اللجوء إليه للحماية والدفاع عن النفس ضد الاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تسعى إلى التدمير أو الدمج أو أجراء تحولات بالقوة، أما أنواع العنف الأخرى التي تتجاوز هذا الهدف مثل العنف المستخدم في احتلال الكيانات الاجتماعية الأخرى أو

الاســـتيلاء على القيم المـاديـة والمعنويـة، أو في إجراء التحولات القسرية عن طريق عمليات الدمج، فإنها تحمل صـــفـة رجعيـة يجـب التخلي عنهـا، ولا يمكن لعمليـات الإرغام والإكراه هذه أن تحمل صـفة القابلة سـواء تمت ممارسـتها باسـم الله أو باسـم الوطن أو تحرير الأمة، ولا تحمل أيـة صـــفـة أكثر من كونهـا عمليـات قتـل ونهـب واستبداد.

لقد تطرقت الاشـتراكية المشـيدة والكثير من حركات التحرر الوطني التي ســـارت على نهجها في ممارســـة العنف بنحو واســـع ولم تســـتطع التخلص من أن تكون محكومـة بنظـام حمـايـة يعتمـد على العنف فقط، إن هـذا الموقف يعكس قطعاً طـابع الفئـات المهيمنـة المســـتغلـة، ولأن اسـتخدام العنف كان باسـم الاشـتراكية والتقدمية فقد جلب معه انحلالاً جاداً، ولقد تـأكد مرة أخرى من خلال النماذج التي قدمتها الاشــتراكية المشــيدة أنه لا يمكن أن

يكون العنف أسلوباً للطبقة العاملة وللشعوب المسحوقة، أما الدفاع المشروع فهو عمل مقدس وحق يجب ممارسته لتحقيق الحرية وحماية الكيان ضد جميع الاعتداءات الظالمة التي تستهدف القيم الحياتية مهما كانت الظروف التي يجري فيها من دون النظر إلى زمانها ومكانها.

ان استخدام العنف في الدفاع المشروع يتم فقط عند مواجهة هجمات تهدف النيل من المبادئ المادية والإيديولوجية للكيان الاجتماعي وفي مراحل تطور الحرية وبخاصة في لحظات التحول النوعي، أي أن هذا النوع من العنف يظهر في مواجهة العنف الذي تمارسه القوى التي تعمل على إعاقة التطورات في أثناء الولادة الثورية، فاستخدام العنف ضمن هذا الإطار يكون مشروعا بل وضرورياً، وكل شكل من أشكال العنف يتجاوز هذا التعريف سيؤدي إلى وضع غير عادل وخسائر غير ضرورية وإلى تحريفات جادة، وهناك

الكثير من الأمثلة التي تشـــير إلى أنه لم يتم تقديم الدعم اللازم للقوى التي تخوض حرباً لحماية نفســـها وتطوير حريتها بالقدر الذي حدث في الممارســـات التي بولغ فيها باســـتخدام العنف بهذا المعنى في العديد من التطورات المرتبطة بالاشـــتراكية العلمية، فنظرية العنف تأتي في مقدمة المواضـيع التي أخطأت فيها الاشـتراكية المشـيدة، وكان لهذا الخطأ تأثير حاســـم في انهيار الاشـــتراكية المشيدة.([٩])

إن النتائج المأســـاوية التي تعرضـــت لها الكثير من الممارســـات الثورية ذات الأهداف الســـامية والمســـاعي المقدســـة لها علاقة بذلك الواقع، وســـتخلق التركيبة الإنسانية الجديدة في مرحلة الحضـارة الديمقراطية الكثير من الأطروحات والأطروحات المضـادة المتشـابكة ذات

[٩] من الدولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية

الاتجاهات المتعددة، كما وستخلق في النتيجة نضالا لا يعتمد على العنف، إنما على حق الدفاع المشروع عن الحقوق الكونية الأكثر إنسانية والمتعددة الألوان. ومازال عصرنا بعيداً عن خلق تركيبه رغم امتلاكه لرصيد من التطور في هذا الجانب، وهو ما يحدث في الكثير من المراكز الهامة في العالم. إن تحويل مفاهيمنا وقدرة ملاحظتنا إلى التراث الثقافي للشرق الأوسط الذي أصبح مهد الحضارة من جديد، وخلق شبابه وتقييم أفقه وقوته الكامنة، سيؤدي دوراً في إظهار تركيبه المحتمل من اجل الحل.([١٠])

السبيل الأكثر تأثيراً للتغلب على عقلية السلطة القتالية، هي بلوغ الشعوب أنموذج السلوك الديمقراطي. إننا لا نتكلم في هذا المصطلح عن مفهوم "العين بالعين

[١٠] من الدولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية

والسـن بالسـن". فالحالة الديمقراطية، وإن امتلكت نظاماً دفاعياً يتضـمن العنف، تعني بالأسـاس اكتسـاب ثقافة تكوين الذات بحرية؛ وبالذات عبر الصـراع مع الذهنية الحاكمة. إننا نتطرق إلى موقف أبعد بكثير من حروب المقاومة والدفاع. إنه التعمق في مفهوم حياة غير متمحورة حول الدولة، وإدراجه حيز التنفيذ. فانتظار كل شـيء من الدولة، أشبه بالتعلق بصنارة جناح السلطة القتالية. قد تمنحك طُعماً، ولكنْ بغرض اصـطيادك، لا غير.

الخطوة الديمقراطية الأولى هي تنوير الشـعوب في موضـوع الدولة. والخطوات اللاحقة لها هي التنظيم الديمقراطي الشـامل والعمليات المدنية. لا تُطرَح حروب

الدفاع الديمقراطي في الميدان ضمن هذا الإطار، إلا عند الضرورة.([11])

إذا ما عملنا على تحليل الحرب كظاهرة، سنشاهد أنها مرض يجب ألا ينسجم أو يتوافق مع المجتمع البشري. ذلك أنه لا يمكن النظر لأي حرب بأنها مباحة، ما لم تكن بغرض الدفاع الاضطراري والمحتوم. فالحرب تتضمن السلب والنهب والاضطهاد. وهي بطبيعتها تعني الاستيلاء والتسلط والقمع الدمار، مهما أُريدَ مواراتها بأقنعة مختلفة. ويسودها الاعتقاد بالحق في تملُّك كل شيء بـ"الفتح".

من هنا، وحسب هذه السمات الأساسية، لن يكون خطأً نعت الحرب بأنها أخطر وأفظع السيئات والكوارث.

[11] الصفحة ١٣٠ دفاعا عن شعب الطبعة الثانية ٢٠٢١ دارشليرللنشر

لم نكن ندرك بعمق آنئذ، أن الحرب لن تكون ذات معنى، إلا في حال انعدام وانســـداد كل الطرق الأخرى المؤدية للحفاظ على الوجود والحرية والكرامة وتوطيدها. ما كنا ندركه كان شمولية الحرب التحريرية الوطنية لـــــ"فتح" كل شيء تكراراً ومراراً، بحيث يمكنها – وبكل سهولة – اختراق إطار الدفاع المشروع، للتحول بالتالي إلى وسيلة انتقام واستيلاء متبادل، دون التخوف أو الارتباك أبداً من جوانبها هذه. ولو عولجت حرب الدفاع المشروع بجدية، وحُدِّدت الفوارق بين اســـتراتيجيتها وتكتيكاتها وبين بقية أنواع الحروب، لَما تم الوقوع في العديد من الأخطاء الحاصـــلة، أو تكبُّد هذا الكم من الخســـائر والآلام والمخاضات. لقد تضمن عقد الآمال كلها على النصر في الحرب التحريرية الوطنية ضيراً ومخاطر جدية، بالنسبة للواقع الموضوعي القائم.([١٢])

[١٢] الصفحة ٤٦٢ دفاعا عن شعب الطبعة الثانية ٢٠٢١ دارشليرللنشر

نظام الدفاع الذاتي في الأمة الديمقراطية

لكلِّ نوعٍ في عالَمِ الكائنات الحيةِ نظامٌ دفاعيٌّ خاصٌّ به. وما من كائنٍ حيٍّ بدونِ آليةِ دفاع. بل وبالمقدورِ اعتبارُ المقاومة، التي يُبديها كلُّ عنصرٍ أو جُسَيمٍ في الكونِ للحفاظِ على وجودِه، دفاعاً ذاتياً. إذ يبدو جلياً أنه لا يُمكنُ إيضاحُ مقاومتِه إزاء أيِّ عطلٍ أو خروجٍ من الكينونة إلا بمصطلحِ "الدفاعِ الذاتيّ". وفي حالِ فقدانِ تلك المقاومةِ فإنّ ذاك العنصرَ أو الجُسَيمَ يفسد، ويخرجُ من كينونتِه، ويتحولُ إلى عنصرٍ آخر مغاير. أما في عالَم الكائناتِ الحية، فبمجردِ تحطمِ حصنِ الدفاعِ الذاتيّ، فإنّ ذاك الكائنَ يغدو فريسةً سهلةً لكائناتٍ أخرى، أو يموت.

يَسـري النظامُ عينُه بشـكلٍ أكبر على النوعِ البشـريّ والمجتمعِ البشـريّ. إذ لا يسـتطيعُ نوعٌ لطيفٌ كالإنسـانِ وكيانٌ منفتحٌ على المخاطرِ كالمجتمعِ البشـريّ أنْ يحافظا على وجودِهما مـدةً طويلـةً من الزمن، في حـالِ غيـابِ الدفاعِ الذاتيّ المنيع. فالدفاعُ لدى النوعِ البشـريّ مجتمعيٌّ بقدرِ ما هو بيولوجيّ. إذ يعملُ الدفاعُ البيولوجيُّ بغرائزِ الـدفـاعِ الموجودةِ في كـلّ كـائنٍ حيّ. أمـا في الـدفـاعِ المجتمعيّ، فجميعُ أفرادِ الجماعـةِ يلوذون عن أنفسِـــهم بشـــكلٍ مشـــترك. بل ويطرأُ التغيرُ المســـتمرُّ على تعدادِ المجموعةِ وشـــكلِ تنظيمِها، وفق ما توفرُه فرصُ الدفاعِ الذاتيّ. وعليه، فالدفاعُ وظيفةٌ أصـــيلةٌ في المجموعة، بحيث لا يمكنُ للحياةِ أنْ تستمرَّ من دونِه.

وكما هو معلوم، فالوظيفتان الأصليتان الأُخريَتان في عالَمِ الأحياءِ هما تأمينُ المأكلِ والتوالد. فكيفما يســـتحيلُ على الكائنـاتِ الحيةِ أنْ تســـتمرَّ بحَيَواتِها دون مأكلٍ أو

توالد، فمحالٌ عليها الاستمرارُ بالحياةِ من دون الدفاعِ الذاتيّ أيضاً. النتيجةُ المهمةُ الأخرى، التي باستطاعتِنا استخلاصُها من موضوعِ الدفاعِ الذاتيِ في عالَمِ الأحياء، هي أنّ هذا الدفاعَ يهدفُ فقط إلى حمايةِ الوجود، وأنه يخلو من نظامِ الاستعمارِ وبسطِ النفوذِ على أبناءِ الجنسِ الواحدِ أو على الأنواعِ الأخرى من الكائنات. وقد طُوِّرَت أنظمةُ الاستعمارِ والحاكميةِ لأولِ مرةٍ عند الجنسِ البشريّ. وما يلعبُ دورُه في ذلك هو النماءُ الذهنيُّ لدى النوعِ البشريّ، والاستحواذُ على فائضِ الإنتاجِ ارتباطاً بذلك؛ مما يفضي إلى توفيرِ فرصِ الاستغلال. وهذا ما يؤدي إلى ضرورةِ حمايةِ قِيَمِ الكدحِ إلى جانبِ اللوذِ عن الوجود. أي إنه يؤولُ إلى إشعالِ فتيلِ الحروبِ الاجتماعية.([١٣])

[١٣] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية الصفحة ٤٦٦ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

ما لا جدالَ عليه هو أنّ المجتمعاتِ بمختلفِ أشـكالها قـد دافعَـت عن نفســها بـدأبٍ حثيـثٍ تجـاه التطورِ العســكرتاريّ للمدنية على مرّ التاريخِ المُدَوَّن والمجتمعِ الطبيعيّ. كما خاضَ المجتمعُ شــتى أشــكالِ المقاومةِ والتمرد، وقام بمَأسَسـةِ حربِ الأنصـارِ وجيوشِ الدفاعِ الشــعبي، وخاض حروباً دفاعيةً عظمى على أرضــيةِ التقاليدِ المســماةِ بالدفاعِ الذاتيّ وطيلة تطَوُّره لآلافِ الســنين. لا يمكننا بتاتاً المســاواةُ بين حروبِ الدفاعِ وحروبِ الاحتكارِ العســكرتاري. إذ ثمة فارقٌ في النوعِ والمضــمون. فـأحـدهمـا ذو طـابعٍ منـاهِضٍ للمجتمع (اســتعماري، مُفسِــد، ومُبيد)، والآخر ذو طابعٍ مجتمعيّ (صائنٌ للمجتمع، ومُحرِّرٌ لكفاءاته الأخلاقية والسياسية).

وما الحضـــارةُ الديمقراطيةُ ســـوى حماية المجتمعِ والدفاع عنه على أســـاسِ منهجيةِ الدفاعِ الذاتيّ ضـــد العسكرتاريةِ التابعةِ للمدنية المركزية.([١٤])

الدفاعُ الذاتيُّ هو ســـياســـةُ الأمنِ والحمايةِ للمجتمعِ الأخلاقيّ والســـياســـي. أو بالأحرى، فإنّ المجتمعَ الذي يعجزُ عن حمايةِ نفســـه، إنما يَخسَـــر صِـــفاتِه الأخلاقيةَ والســـياســـية. وفي هذه الحال، فإما أنْ يَكُونَ المجتمعُ قد اســتُعمِر، فيَنصَــهِرُ ويتفسَّــخ؛ أو أنه ســيُقاوِمُ لاســترادِ صــفاته الأخلاقيةِ والســياســية ولتفعيلِ وظائفه. والدفاعُ الذاتيُّ هو اســمٌ لهذه المرحلة. فالمجتمعُ الذي يُصِــرُّ على كينونته، ويرفضُ الاستعمارَ وشتى إرغاماتِ التبعيةِ من طرفٍ واحد؛ لا يُمكِنُـه تَبَنّي موقفـه هذا إلا بـإمكـانيـاتـه ومؤســســاتِه المعنيةِ بالدفاع الذاتي. لا يَكون الدفاعُ الذاتيُّ

[١٤] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ١٥٩ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

حيالَ المخاطرِ الخارجية فحسب. فالتناقضاتُ والتوتراتُ واردةٌ في كلِّ وقت ضمن البنى الداخليةِ للمجتمع أيضاً. ينبغي عدم النسيانِ أنّ المجتمعاتِ التاريخيةَ ظلّت طبقيةً وسلطويةً لمدةٍ طويلةٍ من الزمن، وأنها ستسعى إلى إطالةِ عمرِ خاصياتها هذه. وستُقاوِم تلك القوى بكلِّ طاقاتها من أجلِ صَونِ وجودها وكياناتها. بالتالي، فسيحتَلُّ الدفاعُ الذاتيُّ مكاناً مهماً في أجندةِ المجتمعِ ولمدةٍ طويلةٍ من الزمن كمَطلَبٍ اجتماعيٍّ رائج. إذ ليس سهلاً أنْ تَدخُلَ قوةُ القرار حيزَ التنفيذ، دون تعزيزها بقوةِ الدفاع الذاتي.

علماً أننا في راهننا وجهاً لوجه أمامَ حقيقةِ سلطةٍ متغلغلةٍ حتى مساماتِ المجتمعِ كافة؛ ليس من خارجه وحسب، بل ومن داخله أيضاً. لذا، فتكوينُ مجموعاتِ الدفاع الذاتيّ المتشابهة داخلَ جميعِ مساماتِ المجتمع المناسِبةِ أمرٌ مصيريّ. فالمجتمعاتُ المفتقِدةُ للدفاعِ الذاتيّ هي مجتمعاتٌ مستعمَرةٌ يُفرَضُ عليها الاستسلامُ مِن قِبَلِ

احتكاراتِ رأسِ المال والسـلطة. لكلِّ مُكَوّنٍ في المجتمع قضـيتُه في الدفاعِ الذاتيّ على مرِّ التاريخ، بدءاً مِن الكلانات إلى العشـائر والقبائل، ومن الأقوامِ إلى الأمم والجماعات الدينية، ومن القرى إلى المدن. فاحتكارُ رأسِ المالِ والسلطة أَشبَهُ بالذئبِ الذي ينقضُّ على فريستِه التي يُطارِدُها. فكلُّ مَن افتقَرَ للدفاع الذاتي، يقومُ هذا الاحتكارُ ببعثرتِه كما القطيع، مستولياً عليه قدرَ ما استطاع.

إنّ تشـكيلَ كيانِ الدفاعِ الذاتيّ وممارسـته، والحفاظَ عليه جاهزاً وفعالاً هو شرطٌ لا بُدَّ منه في كينونةِ المجتمعِ الديمقراطيّ والاستمرارِ بوجوده، حتى ولو بما يَكفي للحَدِّ مِن اعتداءاتِ واستغلالاتِ احتكاراتِ رأسِ المال والسلطة كحدٍّ أدنى. ونظراً لأنه سيتم العيش مع أجهزةِ رأسِ المالِ والسـلطة لأَمَدٍ طويلٍ وبشـكلٍ متداخل، فمن المهمّ عدم الوقوعِ في خطأَين. الخطأ الأول؛ هو تسليمُ المجتمعِ أمنَه الذاتيَّ للنظامِ الاحتكاري، كأنْ تَأتَمِن القِطَّة على الكَبِد.

وقد ظَهَرَت النتائجُ التدميريةُ لذلك مِن خلال آلافِ الأمثلة. الخطأ الثاني؛ هو العملُ على التحول الفوريّ إلى جهازِ سلطةٍ مُقابِلةٍ للدولة، بكلمةِ سرٍّ فحواها أنْ تَكُون كالدولة. وتجاربُ الاشتراكيةِ المشيدةِ منيرةٌ كفايةً في هذا المضمار. من هنا، فالدفاعُ الذاتي الثمينُ والفعال سيَبقى عنصراً لا يمكن التغاضي عنه في الحضارةِ الديمقراطية، تاريخياً كان أم راهناً أم مستقبَلاً.([١٥])

لا يمكن للكونفدرالية الديمقراطية كبحُ جِماحِ نزعةِ الدولة القومية في تلك العسكرتارية، إلا بأداةِ الدفاعِ الذاتي. فالمجتمعاتُ المحرومةُ من الدفاعِ الذاتيّ تغدو وجهاً لوجهٍ أمام خطرِ خسرانِ هوياتها وخاصياتها السياسية ودَمَقرطاتها. ولهذا السبب بالذات، فإنّ بُعدَ الدفاعِ الذاتيّ ليس مجرد ظاهرةٍ بسيطةٍ من الدفاع

[١٥] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٢٣٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

العسكري بالنسبة للمجتمعات. بل إنه متداخِلٌ مع ظاهرةِ حمايةِ هوياتها، وتأمينِ تَسَيُّسِها، وتحقيقِ دَمَقرَطَتِها. بمعنى آخر، لا يمكن الحديث عن قدرةِ المجتمع على حمايةِ هويته أو تأمينِ تَسَيُّسِه أو مُزاوَلَةِ السياسةِ الديمقراطية، إلا عندما يَكُون قادراً على الدفاعِ عن ذاته. وعلى ضوءِ هذه الحقائق، فالكونفدراليةُ الديمقراطيةُ مُرغَمةٌ في الوقتِ نفسِه على تَعظيمِ ذاتِها كنظامٍ للدفاعِ الذاتي. وفي عهدِ النفوذِ العالميّ للاحتكارات، وفي ظلِّ ظروفِ عَسكَرَةِ المجتمعِ بأجمعه متجسداً في الدولة القومية؛ لا يمكن للعصرانيةِ الديمقراطيةِ أنْ تَرُدَّ على الهيمنة، إلا بنظامها الذاتي المتألِّف من التنظيماتِ والأجهزةِ الكونفدراليةِ المتأسسةِ على الدفاع الذاتي والسياسة الديمقراطية؛ بحيث ينضوي المجتمعُ بأكملِه تحت لوائِها في جميعِ الظروفِ الزمانية والمكانية. فبقدرِ ما تتواجدُ الشبكاتُ والأجهزةُ المهيمنة (التجارية والمالية والصناعية، السلطة، الدولة القومية، والاحتكار

الأيديولوجي)، يتوجب على العصرانية الديمقراطية أيضاً تطويرُ شـــبكاتها وأجهزتِها وأواصـــرها الكونفدرالية والدفاعية الذاتية والسياسية الديمقراطية بالمِثل.([١٦])

نقطـةٌ أخرى ينبغي الانتبـاه إليهـا، وهي ضـــرورةُ تَصَوُّرِ الوحداتِ الفيدراليةِ والذاتيةِ ضمن إطارٍ غنيٍّ جداً. إذ من المهم للغـايـة إدراكُ مـدى الحـاجـةِ إلى وحـداتٍ كونفدرالية في كلِّ قريـةٍ أو حيٍّ في المدينـة. أي أنّ كلَّ قريةٍ أو حيٍّ يُمكِنُ أنْ يَكُونَ وحدةً كونفدراليةً بكلِّ سهولة. وعلى ســـبيل المثـال، فقد تتواجدُ في قريـةٍ مـا وحداتُ الديمقراطيـةِ المبـاشـــرة، التي يتعينُ عليهـا الاتحـادُ على مســـتوى القريـــة، بـدءاً من وحـدتِهـا أي فيـدراليتِهـا الأيكولوجية، وصـــولاً إلى وحداتِ المرأة الحرةِ والدفاع الذاتيِّ والشـــبيبةِ والتعليم والفلكلور والصـــحة والتعاون

[١٦] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣١٨ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

والوحدات الاقتصادية. وباستطاعتِنا وبكلِّ سهولةٍ تسميةُ الاتحاد الجديد لهذه الوحدات بالوحدةِ الكونفدرالية أو الاتحاد الكونفدرالي (اتحاد الوحدات الفيدرالية). وإذ ما عَمَّمنا هذا النظامَ على المستويات المحلية والوطنية والإقليميةِ والعالمية، فسنفهمُ بسهولة مدى كون الكونفدرالية الديمقراطية نظاماً شاملاً. كما إنه يُمكنُ من خلالِ منهجيةِ الكونفدراليةِ أنْ نستوعبَ على خيرِ وجهٍ مدى تكامُلِ الأبعادِ الثلاثيةِ الرئيسيةِ للعصرانية الديمقراطيةِ وإتمامِها بعضَها بعضاً. وهكذا يَكُون قد تَحَقَّقَ وتَوَطَّدَ واقعُ وتَكامُلُ المجتمعِ التاريخي للطبيعة الاجتماعية بأفضل أحواله، نظراً لأنَّ كلَّ بُعدٍ ضمن هذا النظام قادرٌ على النقاش والتقييم والبتِّ في شؤونِه، وعلى إعادة الهيكلةِ وممارسةِ أعمالِه فيما يتعلق بشؤونه الذاتية.

يمكن تطبيقُ الدفاعِ الذاتيِّ المجتمعيِّ أيضاً على أكملِ وجه في النظامِ الكونفدرالي الديمقراطي. حيث يَندَرِجُ

الدفاعُ الذاتيُّ في النظام الكونفدرالي كإحدى مؤسساتِ السياسةِ الديمقراطية. فالدفاعُ الذاتيُّ من حيث التعريف هو تعبيرٌ مُكَثَّفٌ عن السياسةِ الديمقراطية.(١٧)

بهذا المعنى، فالعصرانيةُ الديمقراطيةُ هي المَخرَجُ الوحيدُ لنَيلِ الحرية بالتناسُبِ طردياً مع حمايةِ المجتمع. فالمجتمعُ الذي يدافِعُ عن ذاته بالسياسةِ الديمقراطية (تجاه النزعة الفردية والدولة القومية والاحتكارات)، يُصَيِّرُ ذاتَه مجتمعاً ديمقراطياً عصرياً من خلال تفعيلِ نسيجِه السياسي. بينما المجتمع الديمقراطي العصريُّ بدوره يُثبِتُ تَفَوُّقَه من خلالِ إحيائه الاختلافَ والتعددية الثقافية، وإنعاشِه المساواةَ تأسيساً على ذلك، بوصفه مجتمعاً يُفَكِّرُ ويُناقِشُ جميعَ شؤونِه الاجتماعية، ويَتَّخِذُ قراراتِه بشأنها لإدراجِها حيزَ التنفيذ. وهكذا، فالعصرانيةُ الديمقراطية لا

---

١٧ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣١٧ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

تَكتَفي بخوضِ الصراعِ الطبقيّ على أساسٍ سليمٍ وحسب. بل وهي في الوقتِ نفسِه لا تَخنقُ مجتمعَها بخلقِ سلطةٍ أو دولةٍ جديدة (الخطأُ المأساويُّ التاريخيُّ للاشتراكية المشيدة)، ولا تَقَعُ في هذه المَصيَدَةِ التاريخية. فهي مُدرِكةٌ أنها كلما تَحَوَّلَت إلى سلطةٍ أو دولة، فسيتنامى التحولُ الطبقيُّ بالمِثل، وبالتالي، سيَخسَرُ النضالُ الطبقيّ. من هنا، ينبغي الإشارةُ إلى هذا الإدراكِ كأحدِ أهمِّ المزايا الأساسيةِ للعصرانيةِ الديمقراطية.(١٨)

لغةُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ لغةٌ سياسية. إذ تتصورُ كلَّ بُناها النظاميةِ وتُنشِئُها بالفنِّ السياسي. فماهيةُ المجتمعِ الأخلاقيّ والسياسيّ للعلومِ الأساسيةِ تُذَكِّرُ بالسياسة، لا السلطة. والواقعُ الذي يحياه المجتمعُ الأخلاقيُّ والسياسيُّ في راهننا، أي قضيتُه الأولى بشأنِ الحريةِ والمساواةِ

---

١٨ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣٠٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

والدمقرطة، هي قضـــيةٌ وجودية. ذلك أنّ وجودَه مُحاطٌ بالخطر. فهجماتُ الحداثةِ في اتجاهاتٍ متعددةٍ تقتضـــي منه صَونَ وجودِه قبلَ أيّ شيءٍ آخر. وجوابُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ إزاءَ تلك الهجماتِ هو الدفاعُ الذاتي الذي يعني المقاومة. إذ تصعبُ ممارسةُ السياسةِ دون الدفاعِ عن المجتمع. عليَّ التشديدُ مجدداً على أنّ المجتمعَ واحد؛ ألا وهو المجتمعُ الأخلاقيُّ والسياسي. وتتجسد القضيةُ أولاً في إعادةِ هيكلةِ المجتمعِ ضمن ظروفِ العصرانيةِ الأكثر تطوراً ونماء، بعدما أَفنَته السلطةُ والدولةُ لحَدٍّ بعيد وعَرَّضَتاه للاستيلاءِ والاستعمارِ والاضطهاد.

تُشَكِّلُ السياسةُ الديمقراطيةُ إلى جانب الدفاعِ الذاتيِّ جوهرَ السياسةِ المرحلية. فبينما تُطَوِّرُ السياسةُ الديمقراطيةُ المجتمعَ الأخلاقيَّ والسياسيّ، فإنّ الدفاعَ الذاتيّ يَحميه ضد هجماتِ السلطةِ التي تستهدفُ وجودَه وحريتَه وبُنيتَه المرتَكزةَ إلى المساواةِ والديمقراطية. إننا

لا نتحدثُ عن حربٍ تحريريةٍ وطنيةٍ من نوعٍ جديد، ولا عن حربٍ اجتماعية. بل نتكلمُ عن صـــونِ هويته وحريته ودمقرطتِه والدفاعِ عن مســاواتِه ضــمن الاختلاف. وفي حالِ عدمِ وجودِ الهجوم، فلن يَبقى داعٍ للدفاعِ أيضاً.(١٩)

وســواءٌ من حيث أســاسِــها التاريخيّ أم على صــعيدِ الطبيعـةِ الاجتمـاعيـةِ المعقَّدة راهنـاً، فـإنّ العصـــرانيـةَ الديمقراطيةَ لا تختارُ الكونفدراليةَ الديمقراطيةَ كنموذجٍ سياسـيٍّ أساسـيٍّ عن عبث. بل إنها تُعَبّرُ بذلك عن السقفِ الســياســيّ للمجتمع الأخلاقي والســياســي. ســيُصــبِح فهمُ الكونفدراليةِ الديمقراطية عسيراً، في حالِ عدمِ الاستيعابِ الكاملِ بأنّ الطبيعةَ الاجتماعيةَ ليســـت نمطيةً أو أُحاديةً مُتَكَشّـفَةً عن تراصٍّ كليّ. وما تاريخُ المدنيةِ الرسـميةِ في القرون الأربعةِ الأخيرة ســوى تاريخِ فرضِ التبعيةِ على

---

١٩ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٤٢٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

المجتمعِ المتعددِ الأثنياتِ والثقافات، والمتنوعِ بكياناته السياسية، والمتميزِ بدفاعه الذاتي. إنه تاريخُ إخضاعِ المجتمعِ لنوعٍ من أنواعِ الإبادة (الإبادات الثقافية عموماً والفيزيائية من حينٍ لآخَر) تحت اسم الأمةِ الواحدةِ النمطية. بينما تُعَدُّ الكونفدراليةُ الديمقراطيةُ تاريخَ الإصرار على الدفاع الذاتي والتعدديةِ الأثنيةِ والثقافيةِ والكيانات السياسية المختلفة تجاه ذاك التاريخ. وماوراء الحداثة هو استمرارٌ لتاريخِ صراعِ الحداثةِ ذاك، ولكنْ بأشكالٍ جديدة.(٢٠)

من الصعب سريان مفعول آليات نظام الديمقراطيات، دون استيعاب طرازها العملياتي. فالديمقراطية المفتقرة إلى العملية أشبه بالإنسان الأبكم. العملية لغة الديمقراطية. كل تحرك للشعب، وكل نشاط للتنظيمات هو عملية. لا

---

٢٠ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣١٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

يمكن تسـيير الديمقراطيات دون القيام بالعمليات المتتالية في زمانها ومكانها المناسـبين؛ من أبسـطها إلى أعقدها: المظـاهرات، الاجتمـاعـات، المسـيرات، الانتخـابـات، التظاهرات والاعتصـامات، الاحتجاجات، الإضـرابات، وحتى المقاومات والانتفاضـات القانونية أثناء الظروف الملائمة. نخص بالذكر هنا أن العمليات وسائل ضرورية للحل في حال التغاضـي عن المطاليب الأولية للشعب، أو تدمير وإفسـاد الكثير من مؤسـسـات وقواعد وأهداف الديمقراطية. لا يمكن لأي شـعب (أو تنظيم) عاجز عن القيـام بـالعمليـات، أن يحقق دمقرطتـه. حينهـا يكون في الحقيقة قد مات وزال.

هـذا وجلي جلاء النهـار أن العمليـات تكون عبر التنظيمـات، وأن العمليـات المفتقرة إلى التنظيم سـتبقى جوفاء وفاشـلة. بقدر ما تكون الشـعوب منظمة، تكون حينئذ عملياتية. يجب عدم النظر إلى العمليات على أنها

مجرد احتجاجات ومقاومات. فأغلب عمليات المجتمع المدني بنّاءة. أي أن مفهوم العملية الإيجابية هو الأساس.

متى يمكن للانتفاضات والحروب الشعبية أن تفرض ذاتها؟ يرتبط إعطاء الرد الصحيح على أساليب وظروف هذه العمليات الأساسية المستثمَرة والمستخدَمة على حساب الشعوب، بعبور أهم المنعطفات في تاريخ الشعوب بإحراز النجاح المظفر. لا يمكن للانتفاضات والحروب أن تجد معناها، إلا في حال عدم إثمار كافة أشكال العمليات الأخرى، ولدى معاناة المشاكل القائمة من العقم الجذري. نخص بالذكر هنا ضرورة إبداء الشعوب قدرتها على القيام بالانتفاضات والحروب في سبيل مصالحها الحيوية والمصيرية؛ عوضاً عن العيش في ظل العبودية المُحِطّة للقدر، عندما لا تترك قوى السلطة القتالية أي خيار للحل سوى اللجوء إلى العنف.

إذ لا منـاص من التركيز الحقيقي والجـدي على انتفاضـــات الشـــعوب وحروبها، عندما لا تطبَّق القوانين بالتساوي، ويُهمَل دور الديمقراطية في الحل، وتُفرَغ كافة العمليات السـلمية من محتواها. بمقدور الإطارَين التاليَين إعطـاء الجواب اللازم: عندمـا لا تترك الدولـة أي مجـال للحل الديمقراطي، ولا تهتم به بالحســـاســـية المطلوبة، وعندما لا يبقى بحوزة الشـعب أي عامل آخر للتأثير على الدولة؛ حينها تبدأ فعالية الانتفاضـــات الدموية – بنســـبة منخفضــة كانت أم مرتفعة – أو الحروب الشـعبية الدائمة – عالية النســبة كانت أم منخفضـــة – مثلما شـــوهد لدى العديد من الشعوب.

لا تهدف كل انتفاضـة أو حرب مندلعة إلى الانفصـال. بـل خلافـاً لـذلـك، إنهـا تقود بـالأرجح إلى التكـامـل الديمقراطي. لقد مر الزمن على الانتفاضـــات والحروب التحررية الوطنية القديمة الهادفة إلى بناء الدولة، وعفا

الدهر عليها. فالانتفاضـــات والحركات التحررية الوطنية الهادفة إلى الدولة، ليس من محصلتها سوى إضافة ملحق صــغير آخر إلى الدولة الرأســمالية. وكيفما لا يجلب هذا أي حل لأية مشكلة تعانيها الشعوب، فهو يُزيد من وطأتها أيضاً. فمشاكل الشعب العربي، صاحب الاثنين وعشرين دولة، لم تقلّ – حسب الظن – بل تكاثرت.

من هنا، بالإمكان تعريف الانتفاضـــات والحروب الشعبية للمرحلة الجديدة، بأنها لا تكون هادفة إلى الدولة، بل إلى التفعيل التام للديمقراطية، شكلاً ومضموناً. هكذا يمكن رسم أدوارها الرئيسية. فالانفصال لن يجد معناه، إلا إن كان لا مناص منه. يستدعي خيار الشعوب على الدوام الانحياز للتكامل الديمقراطي. مهما فرض أصحابُ النعرات القومية المفرطة الانفصـــالَ والعنف لدى كلا الطرفين، إلا إنه من الضـــروري أن يكون التكامل الديمقراطي وأقلُّ درجة من العنف هو خيار الشعوب في

هذه الظروف. فبقدر ما يكون اللجوء إلى الانتفاضات والحروب قبل نضوج ظروفها وزمانها المناسبين أمراً خطيراً؛ فعدم اللجوء إليها مُحِطّ من القدر ومميت بنفس النسبة من الخطورة، لدى انعدام كافة الخيارات الأخرى.

تتعلق المسألة العملياتية الهامة الأخرى بالنسبة للديمقراطيات بكيفية التصرف في حالة الدفاع المشروع. يجد الدفاع المشروع معناه في ظروف الاحتلال فقط. فإذا ما سُلِّط على الشعب نظام محتل مستعمِر أو قمعي بشكل مختلف، فهذا معناه أنه ثمة احتلال. وكما أن قوة خارجية بمقدورها أن تكون منفردة في احتلالها، ففي بعض الأحايين قد تلجأ في ذلك إلى المتواطئين المحليين. هنا تبرز مهمة الدفاع عن الذات بهدف دحر الاحتلال وتأسيس الديمقراطية. لكن، بما أنه ثمة ظاهرة غريبة (خارجية) في الوسط، فسيكون من الأصح نعته بالدفاع المشروع، أو الدفاع الوطني الديمقراطي. وتكون في هذه

الحالة تولدت شروط الحرب والانتفاضات مرة أخرى. لا تؤخذ الحرب التحررية الوطنية الكلاسيكية أساساً هنا. فمن الأنسب القول بأنها حرب الدفاع في سبيل التكامل الديمقراطي الشامل، كضرورة من ضرورات العصر الراهن، حتى وإن كان لها بُعدها الوطني. بالإمكان تطوير مثل هذا النوع من الانتفاضات والحروب في المدن والقرى على السواء، إما بشكل منفرد أو متزامن. وقد جُرِّبَت كافة الأشكال في العديد من البلدان الآسيوية والإفريقية والأمريكية.

وعوضاً عن الهدف إلى الدولة، فسيكون من الأنسب الهدف إلى الديمقراطية في واقع الحل الراهن. ورغم وجود البُعد الوطني، إلا أن الأصح هو أن تحارب الشعوب بالتحالف مع بعضها البعض في سبيل تحقيق التكامل الديمقراطي تجاه المحتلين وأذيالهم وأعوانهم المتحركين معاً في القمة. من الضروري في هذه الحالة

تطبيق الأشـكال العملياتية السـلمية الأخرى لآخر درجة. يجب أن يكون الأســـاس هنا هو تنظيم وتســـيير الدفاع المشــروع بغرض مؤازرة دمقرطة الشــعب، وتطويرها وصـــونها. يجب عدم النســـيان أنه ثمة معنيون بالحل الديمقراطي، حينما يكون الجناح الخفي للقتاليين القمعيين هو المستهدَف. إذ لا يمكن أن تكون مواجهة الدولة برمتها والوطن المعني بكامله استراتيجية صائبة. وعلى الصعيد التكتيكي أيضـــاً، ليس من الصـــحيح اســـتهداف كل قوة أجنبيـة غريبـة أو مؤســـســـــات وأفراد القوميـة المحتلـة بأجمعهم. الأساس هنا هو الحد من نطاق القوى المستهدَفة قدر الإمكان، للحصـــول على النتيجة المرجوة، وزيادة فرص الحل الديمقراطي للشعب، وصون وجوده وكيانه.

قد تكون الوســـيلة الأولية للخروج من الأزمة الحالية هي التكثيف والاســتمرارية في حركة الدفاع المشــروع، وتنظيمه إلى أن تقتنع القوى المتسببة في الاحتلال والعقم

باستحالة استمرارها في الحرب الباطلة التي تشنها، وإلى أن تُجذَب إلى درب الحل الديمقراطي اللازم.

من غير الممكن غض الطرف عن مشكلة الشعوب في الدفاع الذاتي في الظروف الاعتيادية، عدا الحالات الطارئة. يتسم الأمن الذاتي في ظروف الأزمات بأهمية تضاهي ما للأمن العام منها. ليس بمقدور معايير الأمن الكلاسيكية للدولة تلبية احتياجات الأمن لدى الشعب من جهات متعددة. واستيلاء الطغمة الأوليغارشية والقوى الديكتاتورية على سلطة الدولة، يفند الضمان القانوني المحدود الموجود، ويقضي عليه. وتتقطع الدولة إلى أقسام وأجزاء. ويتكاثر في أقصاها عدد ضخم من أصحاب المافيا والعصابات التابعة للبؤر الدولتية. وتهُبّ نفحة الإرهاب التام على رؤوس الشعب. ويحصل الانفجار في الجرائم المرتكبة. وكلما جرت البحوثات فيها تُصان القوى الناطقة والمتحركة باسم الدولة، عوضاً عن

سـلوك الطرق القانونية. ويتحول القانون إلى حالة أشـبه بالسلعة، وتغدو قوى أمن الدولة بذاتها مشكلة أمنية. مقابل مثل هذه المشـاكل الأمنية المعاشـة اليوم في العديد من البلـدان في مراحـل الأزمـة، يغـدو الـدفـاع عن الـذات ضرورة لا مهرب منها؛ حيث يتطلب – بالتأكيد – تشكيل قوات الدفاع الذاتي.([٢١])

إذا ما آلَ المجتمعُ إلى حالةٍ يعجزُ فيها عن تشـكيلِ وتفعيلِ مؤسساته الأخلاقيةِ والسياسية اللازمةِ للاستمرارِ بكينونته، فهذا يعني أنه أُقحِمَ في مكبسِ القمعِ والاستغلال. وهذا الوضـع هو "حالـة حرب". من هنـا، فبـالإمكـان تعريفُ التـاريخِ على أنه "حالة حرب" المدنيات ضـد المجتمع. عندما لا تَقومُ الأخلاقُ والسـياسـة بوظيفتهما، فهذا يعني أنه لَم يَتَبَقَّ سـوى شـيء واحد فقط باسـتطاعةِ

[٢١] الصفحة ٢١٤ دفاعا عن شعب الطبعة الثانية ٢٠٢١ دارشليرللنشر

المجتمعِ القيام به، ألا وهو الدفاع الذاتي. فحالةُ الحرب هي حالةُ غيابِ السلام. بالتالي، لا يُمكن للسلامِ أنْ يَكتَسِبَ معناه، إلا بالتأسيسِ على الدفاعِ الذاتي. والسلامُ الخاوي مِن الدفاعِ الذاتي، ربما يُعَبِّرُ عن الاستسلامِ والعبودية. أما الألعوبةُ المسماةُ بالسلامِ الخالي من الدفاع الذاتي، بل وحتى بالاستقرارِ الديمقراطيّ والوفاق، والتي تَفرضُها الليبراليةُ في راهننا على الشعوبِ والمجتمعات؛ فلا تُعَبِّرُ سوى عن مُواراةِ هيمنةِ الطبقةِ البورجوازيةِ بالقوةِ المُسَلَّحَةِ الغارقةِ فيها حتى الحَلْقِ بشكلٍ أحاديّ الجانب. أي أنها تسييرٌ مُقَنَّعٌ لحالةِ الحرب. أما إظهارُ السلامِ المجرَّدِ من الدفاعِ الذاتيّ على أنه سلامٌ حقيقيّ، فيتجلى كمحاولاتٍ حثيثةٍ تبذلها هيمنةُ رأسِ المالِ الأيديولوجية. أما تاريخياً، فيُعَبِّرُ السلامُ عن ذاته بأشكالٍ أكثر اختلافاً تحت اسمِ "المصطلحات المقدَّسة". والأديانُ عموماً حافلةٌ بهكذا مصطلحات، ونخصُّ بالذكرِ الأديانَ المصبوغةَ بالطابعِ الحَضاريّ.

لا يُمكن لاستتبابِ السلامِ أنْ يكتَسِبَ معناه الحقيقي، إلا في حالِ تفعيلِ الدفاعِ الذاتيِّ للمجتمعات، وبالتالي لدى صونِ وضمانِ طابعِها الأخلاقيّ والسياسي. ونخصُّ بالذِّكرِ السلامَ الذي استلزَمَ جهداً دؤوباً وعظيماً من قِبَلِ ميشيل فوكو لتعريفِه، والذي لا يمكنُ أنْ يتحلى بتعبيرٍ مجتمعيٍّ مقبولٍ إلا بهذا المنوال. وأيُّ سلامٍ مُحَمَّلٍ بمعانٍ أخرى خارج ذلك، فإنه لن يعني أكثرَ مِن كونِه فخاً منصوباً باسمِ كلِّ المجموعاتِ والشعوب، واستدامةً لحالةِ الحربِ بأشكالٍ مغايرةٍ مستورة. إنّ مُفردةَ السلامِ مُتخَمَةٌ بالمصائدِ في كنفِ ظروفِ الحداثةِ الرأسمالية. بالتالي، فاستخدامُها محفوفٌ بالمخاطرِ ما لَم تُعَرَّفْ على نحوٍ سليم. وإذا ما عَرَّفناه مرةً أخرى، فالسلامُ لا يعني زوالَ حالةِ الحرب كلياً، ولا حالةَ استتبابِ الأمنِ والاستقرار وغيابِ الحربِ في ظلِّ تَفَوُّقِ طرفٍ واحد. إذ ثمة أطرافٌ عديدةٌ في السلام. والتَفَوُّقُ الحاسمُ لطرفٍ واحد ليس

وارداً، ويجب ألاّ يَكُونَ كذلك. ثالثاً، ينبغي إسكاتُ صوتِ السلاحِ على أساسِ رِضى المجتمع، وبموجبِ آلية مؤسساتِه الأخلاقيةِ والسياسية الذاتية. هذه الشروطُ الثلاثة هي أرضيةُ السلامِ المبدئيّ. ولن يُعَبِّرَ السلامُ الحقيقيُّ عن أيِّ معنى، ما لَم يستند إلى هذه الشروطِ المبدئية.(٢٢)

لا ريب في وجودِ حدودٍ لأوطانِ الشعوبِ والأمم. لكنّ تَشَكُّلَ تلك الحدودِ والدفاعَ عنها ضمن مفهومِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ مغايرٌ كلياً لِما عليه في عقليةِ الدولةِ القومية. فالحدودُ في هذا المفهومِ ليست تعصُّباً للمُلكية. بل هي خطُّ التضامنِ والصداقةِ والكياناتِ الاجتماعيةِ العليا، التي يتحققُ فيها أكثر أشكالِ التعاونِ والتشاطرِ والتبادلِ والتركيبِ الثقافيِّ الجديدِ حيويةً وازدهاراً مع الجِوار. هذه الساحاتُ التي غالباً ما تتحققُ فيها تعدديةُ الأممِ والثقافات،

---

٢٢ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ١٦١ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

هي الحلقاتُ الخلاّقةُ التي تتخمرُ فيها الثقافةُ والحضـــارةُ بمســـتوى أرفع ويَســـودُها السِّـــلمُ والأخوّة، لا النزاعُ والحروب. والحدودُ التي طالما احتضـنَت هكذا نشـاطاتٍ في التاريخ، قد تحولَت في ظلِّ الحداثةِ الرأســـماليةِ إلى خطوطٍ شَـهِدَت أكثر العداواتِ والحروب. فزُرِعَت الألغامُ في كبدِها، وصُـيِّرَت منيعةً على تخطّيها بسـببِ الأسـلاكِ الشائكةِ والجدرانِ الشاهقة. لقد جرى تحويلُها إلى جدرانِ سـجنٍ تُحبَسُ فيه الشـعوبُ والأمم. أي إنّ الشـعوبَ والأممَ التي تحيا ضـــمن تلك الحدودِ لا تُصـــان. بل توضَـــعُ في قفصٍ حديديّ. وتصـبحُ أسـيرة. وتُجَنَّدُ بالإرغام. وتُصَـيَّرُ عاطلةً عن العملِ أو يداً رخيصـــة. كما تتعرضُ الأثنياتُ والشعوبُ والأممُ الباقيةُ خارجَ إطارِ الأمةِ الحاكمةِ رسمياً إلى عملياتِ صـهرٍ وإبادةٍ تطالُ ثقافاتِها وتقاليدَها.

إنّ ما يكمنُ في حقيقةِ حدودِ الدولةِ القومية مضموناً هو منافعُ رأسِ المالِ واحتكاراتِ السلطة التي لا تعرف الحدود.([٢٣])

إن الأمر المهم هنا الذي يجب أن تخلقه وحدات المجتمع المنظمة والواعية التي تهدف إلى سد الحاجة التي يتم الشعور بها حول أي موضوع أو مجال، هو خلق المجال الثالث كي يتم تجاوز المجتمع والدولة التقليديتين، ويقصد بالمجال الثالث المفهوم السياسي والتطبيقي الذي لا يقف إلى جانب المجتمع والدولة القديمين كما لا يقف ضدهما، ولا يعطي الفرصة للوقوع في وضع يعمق المأزق عن طريق المواجهات المستمرة والذي يحل التناقض بين مستوى الوعي والحرية الذي سيتحقق في داخل الدولة والمجتمع اللذين لم يحققا تحولاً بسبب

[٢٣] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية الصفحة ١٤٩ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

قصـــور هما، فقديماً كان يتم التحول إما بواســـطة النظرة الرســمية للدولة وممارســاتها التي تقضـــي على المجتمع القديم، أو كانت تتم محاولة تشكيل مجتمع جديد عن طريق القضـــاء على الدولة بواســطة النظرية وممارســاتها، أما نظرية المجال الثالث وممارســـاتها، فتعتمد على تشـــكيل المجتمع الجـديـد عبر وعي ومنظمـات هـذا المجتمع الضـــرورية، وضـــمن التوازنات العالمية القائمة والحد الأدنى من الشـــروط الديمقراطية، حيث يتم العمل ضـــمن هذا المفهوم من أجل تحقيق التحول ضـــمن جو من التطور والســـلام عن طريق خلق البديل في أحشـــاء القديم، وليس عن طريق المواجهات والهدم، أما إذا تم ســـد هذا الطريق

فســـيتم العمل من أجل تحقيق النتيجة نفســـها عن طريق الدفاع المشروع ويتم إزالة الخطأ باستخدام هذا الحق.([٢٤])

فالدفاعُ عن النفس حقٌّ مقدس لأجلِ كلِّ مجموعةٍ اجتماعية. والتمتعُ بقوةِ الدفاع إزاء كلِّ أنواعِ الاعتداء على وجودِ المجموعة وقِيَمِها التي يتأسس عليها وجودُها، إنما يتخطى نطاقَ الحق، ليغدوَ سببَ الوجود نفسِه. إني على قناعةٍ باستحالةِ نعتِ قوةِ الدفاع بمعناها الكلاسيكيِّ بالسلطة. قد يَكُون من الأنسبِ تسميتُها بقوةِ أو اقتدارِ الدفاع الديمقراطي. وعندما أضع نصبَ العين كيف تسعى الوردة (وهي نبتة) للدفاعِ عن نفسها بأشواكها، فإني لا أتمالك نفسي من تسميةِ براديغما الاقتدار الديمقراطيِّ هذه بـ"نظرية الوردة".([٢٥])

---

[٢٤] من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية

[٢٥] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثاني المدنية الرأسمالية الصفحة ٢٣٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

أما الوظيفةُ الأساسية للاقتدار الديمقراطي، فتتجسدُ في الدفاعِ عن وجودِ الأشخاص والمجموعات المعنية، وعن كافةِ القيم المادية والمعنوية التي يتعلقُ وجودُهم عليها، سواءٌ بشكلٍ مباشرٍ أم غيرِ مباشر؛ وعدم التغاضي عن الاستيلاء عليها، واستردادها في حال كونها مسلوبة؛ وما إلى هنالك من الحالات الإيجابية والضرورية والمحقة التي يصعب الاستغناء عنها. بموجب هذا المضمون، فالاقتدارُ الديمقراطي هو فنُّ التطبيق العملي تأسيساً على ذلك. وفيما يخص فحواه، فسيَكُون من الأصحّ القولُ بأنه قوةُ ردعِ السلب والسطو، وعمليتُها الفنية. ثمة فرقٌ أنطولوجي (وجودي) بين أنشطةِ أو فنونِ استخدامِ القوة (الجيش-الحرب)، والتي تُشاهَدُ في حالاتِ الاعتداءِ على الوطنِ الأُمّ، وبين حالاتِ صدِّ هذا الاعتداء. فكِلاهما اصطلاحان متنافران. ويُعَبَّر المجتمعُ بالمقابل عن مثلِ هذه الحالات المتضادة على شكلِ ثنائياتٍ مثل:

الفضـيلة-الرذيلة، الثواب-العقاب، الصـح-الخطأ، الحق-الباطل، والجميل-القبيح.([٢٦])

[٢٦] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثاني المدنية الرأسمالية الصفحة ٢٣٤ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

القضية الكردية والدفاع المشروع

ما من شكٍّ في الوجودِ الدائم لأقطابِ المقاومةِ ضمن الواقعِ الكرديّ أنطولوجياً، ومنذ ولادتِه إلى يومِنا الحاليّ؛ مثلما الأمرُ عليه في كلِّ ظاهرةٍ اجتماعيةٍ عالميّاً. فالمُحَدِّدُ حتى في الكياناتِ العشـــائريةِ والقَبَلِيّةِ الأولى هو الفعلُ المنعكسُ الآليُّ لحمايةِ الذاتِ إزاء مخاطرِ المجموعاتِ المضادةِ ومهالكِ الظروفِ الطبيعية. أي إنها فكرةُ وتنظيمُ الدفاعِ البدائيّ. والشـروحُ الداروينيةُ لا تَعكسُ الحقيقةَ في هذا المضمار، بل تُحَرِّفُها. فالجانبُ المُعَيِّنُ في التشكيلاتِ العشـــائريةِ والقَبَلِيةِ ليس أواصـــرَ القرابةِ والدم. بل هو تمكينُ الحمايةِ تجاه المخاطر، والتناسُـــل، وتأمينُ المزيد من المَأكل. وتؤيدُ البنيـةُ المقـاومـةُ والمُنتِجـةُ والمُتوالـدةُ ضمن الثقافةِ العشائريةِ والقَبَلِيةِ للواقعِ الكرديّ صحةَ هذه

الفرضـيةِ بما لا شـائبة فيه. هذا ويَسـري الأمرُ عينُه على علاقة الثقافاتِ المذهبيةِ والطرائقيةِ المتشـــكلةِ لاحقاً مع نمطِ المجتمعِ في المقاومةِ والإنتاجِ والتناسُلِ السليمِ بحالتِه الصـــافية. فالتحولُ إلى مذاهب وطرائق يتحلى بدورٍ مهم في حمايةِ المجتمعِ وتأمينِ ديمومةِ وجودِه وإبقائِه حراً في وجهِ بؤَرِ السلطةِ الداخليةِ والخارجيةِ والسيطرةِ المُفسِدةِ للمدينـةِ وللتحولِ الطبقيّ. ولأنها هكذا، فقد سُـــعِيَ إلى القضـــاءِ على تلـك المـذاهـب والطرائق، أو إلى دسّ العناصـــرِ المتواطئةِ فيها، ســـعياً لثَنيِها عن أهدافِها في تحقيقِ وتكريس المقاومةِ والوجودِ والحرية.([٢٧])

اكتَسَـــبَت هجماتُ القرنَين الأخيرَين المتصـــاعدةُ مع الحداثةِ الرأســـماليةِ طابعاً مختلفاً. حيث إنّ أنظمةَ حمايةِ

[٢٧] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية الصفحة ٢١٠ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

الوجودِ وآلياتِ الدفاعِ الذاتيّ، التي طوَّرها الكردُ على شـــكلِ وحداتٍ عشـــائريةٍ وقَبَليةٍ اعتماداً على المناطقِ الجبليةِ التي قطنوها منذ العصورِ الأولى، لَم تَفِ بالغرضِ مقابلَ وســـائلِ الهجومِ المعتمِدةِ على النظامِ الرأســـماليّ. ولأولِ مرةٍ تَبدّى خطرُ خُســـرانِهم لوجودِهم. ذلك أنّ بنيةَ الدولةِ القوميةِ في الحداثةِ الرأسـماليةِ لَم تسـفرْ عن فقدانِ الكردِ لحرياتِهم فحســـب، بل وآلَت إلى مواجهتِهم مخاطرَ فقدانِهم لوجودِهم أيضـــاً. فبرنامجُ وممارســـةُ خلقِ "لغةٍ واحدة" و"أمةٍ واحدة" و"وطنٍ واحد" ضمن نفسِ الحدودِ السياسية، قد أفرزَ معه مواجهةَ اللغاتِ والأممِ والأوطانِ الأخرى في تلك الحدودِ لمخاطرِ الإنكارِ والإبادة. لقد أُخضِـــعَ الكردُ للإبادةِ والإنكارِ على يدِ الدولِ القوميةِ ضـــمن كافةِ أجزاءِ الوطنِ التي عانوا الانقســـامَ عنوةً ضـــمنها. فقد جعلَت الدولُ القوميةُ المدعومةُ من القوى المهيمنةِ تصفيةَ الكردِ وكردستان سياسةً أساسيةً لها.

وعندما انكســرَت شــوكةُ المقاومةِ حصــيلةَ نقصِ الدفاعِ الذاتيّ، أتى الدورُ على هدمِ المجتمعِ وصـهرِه بغيةَ تصفيتِه وحسمِ أمرِه.

وعليـه، فحركـةُ PKK، التي وُلِـدَت كَرَدّةِ فعلٍ على هذا السـياقِ المُمارَسِ بكلِّ حِدّتِه، هي أسـاسـاً ومنذ بدايتِها حركـةُ دفـاعٍ ذاتيٍّ عن الشــعبِ الكرديّ. فحركـةُ الدفاعِ الـذاتيّ، التي كـانـت تُمـارَسُ بـدايـةً على الصــعيـدَين الأيديولوجيِّ والسياسـيّ، قد انتقلَت خلال فترةٍ وجيزةٍ إلى طورِ دفاعٍ ذاتيٍّ يعتمدُ على العنفِ المتبادل. بمعنى آخر، فـالكفـاحُ المســلَّحُ المرتكزُ إلى حمـايـةِ وجودِ الكوادرِ والمؤيدين بادئَ ذي بدء، قد اتسعَ نطاقُه مع حملةِ ١٥ آب ١٩٨٤ ليشملَ الشعبَ أيضاً.(٢٨)

[٢٨] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية الصفحة ٤٦٧ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

لا الدول تزول من الوجود في يوم أو عشر سنين، ولا مواقف الشعوب الديمقراطية يمكن قطعها من جذورها أو تغريبها عن ترابها. وبما أن الحروب الدائمة تجلب الدمار الكبير للطرفين معاً، فالطريق الوسط يتمثل في رجحان كفة العيش المشترك، واللجوء إلى مبدأ الحرب حين تدعو الحاجة فقط. وفي المرحلة المقبلة، علينا التمكن من ضبط الحياة والصراع بموجب هذا المبدأ، في كافة مناطق كردستان. لا جدال في أن الدولة ستجنح في البداية إلى تطبيق مبدأ "إما الكل، وإلا فلا". لكن، بالإمكان إفراغ جميع الهجمات من محتواها بالمقاومة الديمقراطية المرتكزة إلى الدفاع عن الذات. وإيجاد سبل ذلك يجب أن يكون من أولويات مهام نضالنا الديمقراطي وحربنا في الدفاع عن الذات. لقد عشنا مرحلة كهذه قديماً. لكن الأطراف المعنية خرجت عن أصول الحرب، مثلما لم تجرب الاتسام بالديمقراطية. وما تشهده المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية اليوم، هو مثال

آخر على هذا الوضـــع. لكن عدم تكرار مثل هذه الأمثلة يحوز بأهمية قصوى.([٢٩])

هذا ومن الأهميـةِ بمكـان تحديد فرقٍ آخرَ لقضـــيـةِ الثورة، معنيٍّ بنمطِ الحياةِ والممارســـة. فبقدرِ ما يَكون الســـقوط في المقاربـات المنـادية بـالتقدمِ المســـتقيمِ أمراً خاطئاً، فإنَّ تجذيرَ التمييزِ بين النظريةِ والممارسةِ العمليةِ يُفضـي أيضـاً إلى ممارسـاتٍ خاطئة. ينبغي الإدراكُ على أفضـــلِ وجهٍ أنه ما مِن أنماطِ حياةٍ مختلفةٍ بشـــأنِ ما قبلَ الثورةِ وما بعدَها، وخاصـةً بالنسـبةِ للثوريّ. فالتحولُ إلى إنســـانٍ عمليٍّ يتمُّ بالتوازي مع التعبئةِ النظرية. ولا تُطلَقُ صِـــفَـةُ الثوريّ على مَن لا يترجمُ المزايـا الأخلاقيـةَ والسياسيةَ والديمقراطيةَ إلى قولٍ وفعلٍ في حياتِه اليومية. ولا يُمكنُ أنْ تَكُونَ هنـاك حيـاة ثوريـة نضـــاليـة لأمثـالِ

[٢٩] الصفحة ٥٤٧ دفاعا عن شعب الطبعة الثانية ٢٠٢١ دارشليرللنشر

هؤلاء. علاوةً على أنه من المستحيلِ التحوُّل إلى إنسانٍ عمليٍّ بالمَيلِ إلى المقاومةِ أو إلى حمايةِ المجتمعِ بأسلوبِ الدفاعِ الذاتيِّ فحسب. إذ ما مِن فرصةٍ للنجاحِ الدائمِ في أيّ شكلٍ من أشكال حربِ الدفاعِ الذاتيِّ والمقاومة، ما لم يتمّ توحيدها مع عملياتِ بناءِ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ والديمقراطيّ. فكيفما أنَّ قضايا المجتمعِ تقتضي التكامُلَ الكلياتيّ، فمن الضروريِّ للثورةِ أو الثوريِّ أنْ يَحيا ويُطَبِّقَ المنهاجَ السياسيَّ والاستراتيجيةَ والمخططَ التكتيكيَّ بشكلٍ متداخلٍ في جميعِ أقوالِه وأفعاله. ذلك أنَّ الحياة كلٌّ متكامل ضمن تدفقها. وعلينا ألا نَعتَقِدَ بإمكانيةِ عيشِنا إياها على شكل مراحل متقطعةٍ منفصلة.

وإذا كنا سنَستَخلِصُ العِبَرَ من بعضِ الأمثلةِ التاريخية، فعلينا الإدراك أن أمثلة زرادشت، موسى، عيسى ومحمد تعليميةٌ وناجعةٌ إلى آخرِ درجة في هذا الصدد. فهذه الأمثلة تُنَبِّهُنا قبلَ آلافِ السنينِ حولَ الثوراتِ

والثوارِ الذين تمّ تَصَـــوُّرُهم داخل مجتمعاتِ الشـــرقِ الأوسـط، وحولَ ضـرورةِ أنْ يَكُونوا متكاملين، سـريعي الوتيرة، مبدئيين وعمليين. يُمكِنُ لثوراتِ الشرقِ الأوسطِ أنْ تُحرزَ النجاح، ليس بموجبِ قوالبِ الحداثةِ الرأسمالية، بل بما يُناسِـــبُ قِيَمَها التاريخية، ولكنْ مع الالتحامِ بالعلمِ المعاصر.(٣٠)

يجب التفكير ألف مرة قبل القيام بعملية واحدة قد تؤدي إلى حدوث نتائج كبيرة مثل التمردات والكفاح المسلح، فإذا تم اللجوء إلى التمرد والكفاح المسلح دون وضوح نقاط مثل: لماذا ولأي هدف وضد من وكم من الزمن ستستغرق وكيف وبواسطة من سيتم التنفيذ، وإذا لم يتم تجنب عمليات القتل والانحرافات فإنه لا يمكن

٣٠ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٦٧ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

تجنب الفشـل، ولكن إذا تم سـد جيمع الطرق المؤدية إلى الحياة المشـروعة والتحرر، وإذا تم انتهاك الحقوق، وإذا تم فرض الموت بلا وجه حق على الأشـخاص والثقافات وعلى الشعوب، فسيتم اللجوء إلى حق الدفاع المشروع، ليس على اعتبـار أن التمرد والكفـاح المسـلح أصـبح ضـرورة فحسـب، بل لأنه يتم التعبير عن هذا الحق في الدسـتور وفي الحقوق الكونيـة، إن هدف الحرب التي تكون على شكل تمرد مسلح أو حرب كريلا هي مقاومة حتى تتحقق متطلبات الحقوق الكونية، والتعبير الدستوري لهذا الكلام كما ورد في قوانين هيئة الأمم المتحدة يتضمن استخدام حق المقاومة المقدسة للشعوب صاحبة الحقوق الديمقراطية والمواطنة الحرة باعتبارها شكلاً مشـروعاً للنضـال وذلك حتى يتم تنفيذ ضـرورات "حقوق الأجيال الثلاثة" المقبولة من قبل الكثير من الدول بما فيها تركيا، وهي ملزمـة بتطبيقهـا، وعـدم اللجوء إلى هذه المقاومـة يعني عدم الإيمان بالديمقراطية وعدم تنفيذ مقتضـيات

الحقوق، وهذا يعني عدم القيام بالمهام التي تقتضيها دولة الحقوق الديمقراطية، ويجب القيام بالنقد الذاتي ضمن هذا الإطار.([٣١])

[٣١] من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية